

Distr.
GENERAL

S/1998/236
13 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي طلب إلي فيه المجلس، في جملة أمور، أن أقدم تقريراً شاملاً يتضمن أيضاً المعلومات المستكملة، المطلوبة في الفقرة ٧ من القرار ١١٣٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عن تنفيذ الجدول الزمني الذي أقرته اللجنة المشتركة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر S/1998/56، المرفق). ويتضمن هذا التقرير أيضاً توصيات متعلقة بإعادة تشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قبل ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، فضلاً عن توصيات أولية بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، وفي غياب ممثلي الخاص السيد أليون بلوندين بياي، الذي استأنف مهامه في لواندا في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨، أجرى نائب الممثل الخاص، السيد بهروز صدري، بتعاون وثيق مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية)، مشاورات مكثفة مع كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بغية تعجيل إنجاز المهام المتبقية في إطار بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). بيد أن عدم امتثال يونيتا للجدول الزمني المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بنهاية شهر شباط/فبراير قد ولد توترات بين الطرفين على أرض الواقع وتطلب قيام الأمم المتحدة والدول المراقبة ببذل جهود متجددة من أجل استئناف عملية السلام.

٣ - وفي ٢ آذار/ مارس، استقبل الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس نائب ممثلي الخاص وممثلي الدول المراقبة. وأكد رئيس أنغولا، خلال المناقشة، على أن يونيتا مسؤولة عن التأخيرات الكبرى في إكمال عملية التسريح وإحلال إدارة الدولة. ويعتقد الرئيس بقوة أنه ينبغي زيادة الضغط على يونيتا لكفالة وفائها بجميع التزاماتها. وفي حين أعرب الرئيس عن أسفه لتجاوزات السلطة من جانب بعض عناصر الشرطة الوطنية الأنغولية، فهو قد أبرز ما تواجهه تلك العناصر من ظروف صعبة وعداء في المناطق التي كانت يونيتا تسيطر عليها سابقاً.

٤ - وفي اليوم نفسه، اجتمع السيد صدري بالسيد سافيمبي، وكان مصحوبا بممثلي الدول المراقبة لإقناعه بضرورة أن تتخذ يونيتا تدابير عاجلة وملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي اجتماع سابق مع السيد صدري، في ٣ شباط/فبراير، كان السيد سافيمبي قد أكد من جديد التزامه بعملية السلام، لكنه ذكر أن حكومة أنغولا كانت تقوم باضطهاد وتشريد وحتى قتل ممثلي يونيتا وأنصارها في الأرياف. وهو يعتقد أن في ذلك محاولة لتحطيم حزبه. وأكد السيد سافيمبي مبدئيا، من جديد، استعداداه لمقابلة الرئيس دوس سانتوس لكنه أعرب عن بالغ القلق بخصوص أمنه لو جرت هذه المقابلة في لواندا. بيد أن السيد سافيمبي عكس موقفه هذا في اجتماع ٢ آذار/مارس، وذكر أن من المرجح الآن أن لقاءه مع الرئيس وذهابه إلى لواندا لن يتحققا، وذلك بسبب زيادة الهجمات التي تشنها وسائل الإعلام والحكومة ضده. وحذر ممثلو الدول المراقبة السيد سافيمبي من احتمال أن تتعرض يونيتا لتدابير إضافية يتخذها المجتمع الدولي إن هي استمرت في عدم الوفاء بمسؤولياتها فيما يتصل بتنفيذ الجدول الزمني المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير.

٥ - وأسفرت هذه الجهود عن تحقيق نتائج في ٦ آذار/مارس ١٩٩٨ حين أصدرت يونيتا، أخيرا، إعلانا بشأن نزع السلاح الكامل لقواتها. وقد استند الإعلان إلى حل توافقي بين الحكومة ويونيتا تتخذ وفقا له، بحلول منتصف آذار/مارس ١٩٩٨، ترتيبات خاصة لتسريح ما تبقى من جنود يونيتا المسلحين. وينبغي أن يشكل الإعلان أيضا حافزا هاما على إكمال المهام الأخرى التي لم تنجز بعد في إطار بروتوكول لوساكا، بما فيها الاعتراف القانوني بيونيتا كحزب سياسي، وإصدار القانون المحدد للمركز الخاص لرؤسائها، السيد جونا سافيمبي. وفي ١٠ آذار/مارس، أصدرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إعلانا بشأن إزالة الطابع العسكري ليونيتا بصورة كاملة، مما مهد السبيل للاعتراف القانوني بهذه الحركة بوصفها حزبا سياسيا. وقد أعلنت الحكومة هذا في ١١ آذار/مارس، وفقا للجدول الزمني المنقح.

٦ - وأيدت اللجنة المشتركة أيضا إعلان يونيتا في ٦ آذار/مارس، ووافقت على جدول زمني منقح ذي ١٢ بندا يتوخى فيه تنفيذ جميع المهام المتبقية بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨. ووفقا لهذا الجدول الزمني، يتوقع أن تستأنف الحكومة نزع سلاح السكان المدنيين في ٦ آذار/مارس. وسوف تعلن الحكومة أيضا الاعتراف القانوني بحركة يونيتا كحزب سياسي وستصدر بحلول ١١ آذار/مارس قانونا يمنح السيد سافيمبي مركزا خاصا. وفي ١٦ آذار/مارس، ستعين الحكومة جميع الحكام ونواب الحكام والسفراء الذين رشحتهم يونيتا، وذلك وفقا لبروتوكول لوساكا. وستكمل بحلول ١ نيسان/أبريل عملية تطبيع إدارة الدولة، بإخضاع جميع المناطق الحساسة سياسيا والتي تسيطر عليها يونيتا، بما فيها أندولو وبایلونديو، للسلطة المركزية.

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مفرزة الأمن الشخصي للسيد سافيمبي التي يعتزم أن يكون قوامها ٤٠٠ فرد وسيتم خفضه تدريجياً، تبعاً للاتفاق، إلى ١٥٠ فرداً في غضون فترة تسعة أشهر. وسيجرى نشر هؤلاء الأفراد الـ ١٥٠ في لواندا ومواقع أخرى حيث ستوجد مقر إقامة السيد سافيمبي. بيد أن المناقشات مستمرة بخصوص القوام الصحيح لمفرزة لواندا؛ وتصر الحكومة على أنه يجب ألا يتجاوز ٥٠ من حراس الأمن، في حين تود يونيتا الحصول على مزيد من المرونة في هذا الصدد. وما زالت المناقشات جارية أيضاً بشأن تخصيص الحيز المكتبي وأماكن الإقامة لقيادة يونيتا في لواندا.

٨ - وينبغي الإشارة إلى أن اتفاق ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن الجدول الزمني "النهائي" لتنفيذ المهام الرئيسية بموجب بروتوكول لوساكا بحلول تاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ قد أثار آمالاً في أن تكمل الجوانب الأساسية لعملية السلام في أوائل ١٩٩٨. ومما يؤسف له أنه، بنهاية شباط/فبراير، لم تعلن اللجنة المشتركة رسمياً عن إكمال أي مهمة أخرى سوى تسريح القوات "المتبقية" ليونيتا، مما يترك جوانب هامة عديدة لبروتوكول لوساكا غير منجزة.

٩ - ومنذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن أنغولا المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (A/1998/17) تم تحقيق بعض التقدم في تطبيع إدارة الدولة. وقد تم حتى الآن إحلال إدارة الدولة في ٢٦٤ بلدة من مجموع الـ ٣٣٥ بلدة المتوخى في العملية. كذلك، فإن تأخير تطبيع إدارة الدولة في أندولو، وبایلونديو، وموسندي، وهي معاقل ليونيتا، وذلك أساساً بسبب اعتبارات سياسية، يعوق إقامة السلطة المركزية في المناطق المتاخمة حيث يبدو أن يونيتا تحتفظ بحيز أمني لها. بيد أن يونيتا تدعي أن التأخيرات في تطبيع هذه المناطق ناجمة أساساً عن سلوك الشرطة الوطنية الأنغولية التي تتهم بارتكاب انتهاكات مفضوحة لحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، فإن التأخيرات في بعض المقاطعات تتصل بصعوبات سوقية واعتبارات أمنية من جانب الحكومة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث خطيرة عطلت إحلال السلطة المركزية في مقاطعتي موكسيكو ومالانغي. وحدثت نكسة رئيسية في عملية التطبيع في لومبالا إنغومبو (مقاطعة موكسيكو) حين هجم مناضلون تابعون ليونيتا، في ١٤ شباط/فبراير، على مركز الشرطة الوطنية الأنغولية واحتجزوا أسلحة أفرادهم ومعدات أخرى. وبعد بضعة أيام، قامت عناصر تابعة ليونيتا، في المقاطعة ذاتها، بنزع سلاح ضباط شرطة كان قد تم نشرهم في كازومبو حيث تم إحلال إدارة الدولة في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وفي ١٧ شباط/فبراير، ألحق مناضلو يونيتا أضراراً بالمطار وبجسرين في كامبوندي كاتمبو (مقاطعة مالانغي) قبل أن يتم تطبيع إدارة الدولة في تلك المنطقة. وفي اليوم التالي، في مقاطعة مالانغي أيضاً، علقت عملية التطبيع في لوكامبو حين أطلقت النار على طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا كان على متنها ممثلون للأمم المتحدة والحكومة ويونيتا في طريقهم إلى حفل تنصيب مسؤولين إداريين جدد. وفي ٢٦ شباط/فبراير، اضطلعت اللجنة المشتركة بمهمة في كازومبو بغية تقييم الحالة في الموقع والمساعدة في تهدئة التوترات. وفي حين لاحظت اللجنة المشتركة العدد المرتفع، بدون مبرر، للأسلحة الثقيلة التي أتى بها أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية إلى المنطقة، فهي قد أدانت الحادثة التي

وقعت في كازومبو وحشت قيادة يونيتا على ممارسة رقابة على أعضائها بغية منع تكرار هذه الأفعال العدائية في المستقبل. ومن البديهي أن ما تقوم به يونيتا من مضايقة وهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة يستحق الإدانة بشدة ولا ينبغي التسامح بشأنها.

١١ - وفي حادثة متصلة بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا في قراره ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، قام سلاح الطيران الأنغولي، في ٢٠ كانون الثاني/يناير بالتصدي لطائرة من طراز دس - ٤ (DC-4) في المجال الجوي الأنغولي، كانت قادمة من جنوب أفريقيا إلى معقل أندولو التابع ليونيتا، وأرغمها على الهبوط في مينونغي (مقاطعة كواندو كوبانغو). ولم يسمح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بتفتيش الطائرة التي كانت، وفقا لما ذكرته حكومة أنغولا، تحمل إمدادات ليونيتا، انتهاكا لنظام الجزاءات. وفي ٣ شباط/فبراير، تم حجز طائرة أخرى في مطار لواندا لأنها كانت مسجلة بوصفها طائرة مستعملة في خدمة مناطق تسيطر عليها يونيتا. وواصلت البعثة، قدر المستطاع، رصد الرحلات المتجهة إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. ووفقا لمراقبي الأمم المتحدة في الموقع، هبطت ٤٠ طائرة تقريبا، خلال شهر كانون الثاني/يناير، في عدد من المواقع الخاضعة لسيطرة يونيتا، مقابل ١٨٧ رحلة مسجلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

١٢ - وبخصوص تحويل "إذاعة فورغان" التابعة ليونيتا إلى مرفق بث غير منتم لأي حزب يسمى "إذاعة دسبرتار"، فقد تضمن الجدول الزمني المنقح المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٨ اتفاقا بين الحكومة ويونيتا ينص على أن تتوقف "إذاعة فورغان" عن البث في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، تواصلت الجهود للسماح بالبدء في تشغيل "إذاعة دسبرتار" في أقرب وقت مستطاع، وذلك عن طريق تجهيزها بالمعدات اللازمة. وفي اجتماع ٦ آذار/مارس للجنة المشتركة، وعد وفد يونيتا بأن تكون لهجة البرامج الإذاعية لهذه الحركة معتدلة في أثناء الفترة الانتقالية.

١٣ - وفي هذا الصدد، لم تنفك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، على النحو المذكور في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1998/17) تولي اهتماما خاصا لجهودها في مجال العلاقات العامة الهادفة إلى تعزيز بناء السلام والمصالحة الوطنية. ولهذا الغرض، تم نشر موظفين لشؤون الإعلام تابعين للأمم المتحدة في عدة مناطق حساسة سياسيا. وسيساعد تحسين التثقيف الجماهيري على توسيع نطاق الحوار السياسي المحلي ومشاركة الجمهور في عملية السلام، على النحو المتوخى في ولاية البعثة.

١٤ - ومنذ بدء نفاذ التدابير الجديدة المتخذة ضد يونيتا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجهت ٣٧ دولة عضوا ردودا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الجزاءات ضد يونيتا. وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، أصدرت اللجنة قائمة مستكملة بكبار المسؤولين في يونيتا وأعضاء أسرهم الراشدين المتضررين بالجزاءات. وفي ٤ آذار/مارس، أعلن رئيس لجنة الجزاءات، السفير نجوغونا م. ماهوغو (كينيا) أنه يعتزم زيارة أنغولا والبلدان المجاورة بغية استعراض تنفيذ الجزاءات وإقناع الطرفين بضرورة المضي قدما في عملية السلام.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٥ - بالرغم من أن التوترات بين الحكومة ويونيتا ازدادت حدة في بعض مناطق البلد خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، فقد ظلت الحالة العسكرية العامة في أنغولا مستقرة نسبيا. وكانت بعض التوترات ناجمة عن التصرف العدواني للشرطة الوطنية الأنغولية التي كثيرا ما تضطهد السكان المحليين في المناطق التي أقيمت السلطة المركزية فيها حديثا. وفي الوقت ذاته، تردت الحالة الأمنية في بعض أنحاء أنغولا نتيجة للهجمات، بدوافع سياسية، بتحريض من الجنود "المتبقين" ليونيتا وأنصار هذه الحركة على حد سواء، وكذلك من قوات الحكومة. وقد تأثر الأمن العام باكتشاف عدة مخابئ للأسلحة وبزراع ألغام جديدة في مقاطعة بياي، مما يعزى إلى عناصر تابعة ليونيتا.

١٦ - وأعلن عن إتمام تسجيل جنود يونيتا "المتبقين" ونزع سلاحهم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد سجل مجموع ٧ ٨٧٧ جنديا بعد أن سلّموا ما يربو على ٧ ٢٧٥ سلاحا، بما فيها أسلحة ثقيلة وذخيرة ذات عيارات مختلفة يبلغ مجموعها ٥٣٠ ٥٩٢ ٥٧ طلقة. وأكمل تسريح هذه الجنود "في الموقع" في ٢٦ شباط/فبراير بتسريح ٨٥٧ ٥ جنديا تابعين ليونيتا.

١٧ - وكما ذكر في تقرير المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/17)، أكمل الخفض المقرر لحجم الوحدة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ووفقا للقرار ١١٤٩ (١٩٩٨) يبلغ القوام الحالي لفرقة العمل العسكرية التابعة للبعثة ١ ٠٤٥ فردا، بمن فيهم أربع سرايا للمشاة، و ٤٥ من ضباط الأركان، و ٩٠ مراقبا عسكريا، مع الوحدات الصغيرة لطائرات الهليكوبتر، واللاسلكي، والسوقيات، والدعم الطبي. وبواسطة القوة العسكرية الحالية، تحتفظ الأمم المتحدة بقدرة على تلبية الاحتياجات الأمنية الطارئة، وهي تواصل تقديم المساعدة في تنفيذ المهام العسكرية المتبقية.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٨ - نظرا لانسحاب الوحدات العسكرية التابعة للبعثة على نطاق واسع والتقدم المحرز في تطبيع الإدارة الحكومية، تزايدت مهام عنصر الشرطة المدنية من حيث التغطية الجغرافية وأثر هذا العنصر في عملية السلام. فوجود مراقبي الشرطة المدنية في العديد من المواقع الحساسة في جميع أنحاء البلد يمكن البعثة من رصد سلوك الشرطة الوطنية الأنغولية للحيلولة دون وقوع إساءات لحقوق الإنسان، وترسيخ الثقة اللازمة فيما بين السكان المدنيين. فضلا عن ذلك، ما زال مراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة يرصدون أنشطة شرطة الرد السريع، والإدماج الفعال لعناصر يونيتا في الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع، والترتيبات الأمنية الخاصة بقيادة يونيتا، كما يؤدون مهام حساسة أخرى. وتشمل هذه المهام التحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وزيارات السجون.

١٩ - ومع زيادة اللصوصية المسلحة، يتزايد انشغال الشرطة المدنية في رصد جمع الأسلحة من السكان المدنيين، وفي ذلك مهمة ذات أولوية عليا بالنسبة للحكومة. وتشمل هذه المهمة نزع سلاح فرق الدفاع المدني، التي تأكد وجودها في أنحاء عديدة من البلد. وتتضمن خطة عمل الشرطة الوطنية الأنغولية لنزع سلاح المدنيين في المناطق التي ترسخت فيها الإدارة الحكومية حديثا ثلاث مراحل، هي حملة توعية الجمهور، والتسليم الطوعي للأسلحة، والجمع القسري للأسلحة غير المرخص بها. غير أنه وجهت انتقادات شديدة لهذه الخطة لأن تنفيذها اقتصر على المناطق التي كانت تسيطر عليها يونيتا حيث كانت عمليات نزع السلاح تجري في الغالب مع استعمال مفرط للقوة ودون إيلاء الاحترام الواجب للحريات الأساسية.

٢٠ - وقد اقترح عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة وضع برنامج للمساعدة على تدريب الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع على اتباع معايير حقوق الإنسان وإجراءات الشرطة المقبولة دوليا، من أجل تيسير عملية المصالحة الوطنية. وعنصر الشرطة المدنية مستعد لمناقشة الطرائق العملية لبرنامج من هذا القبيل مع الحكومة.

خامسا - حقوق الإنسان

٢١ - كثفت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا جهودها المبذولة في مجال توعية الجمهور، وذلك بالتعاون مع السلطات الأنغولية، وخصوصا في مقاطعات كواندو كوبانغو وويغي وبنغويلا، حيث وزعت على موظفي إنفاذ القوانين وثائق أعدتها البعثة بشأن المبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. كما تجري استعدادات ناشطة للحلقة الدراسية الوطنية الثانية وسلسلة من الحلقات في المقاطعات لتعزيز قضايا حقوق الإنسان. وستعقد حلقات عمل تدريبية عن معايير حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين العاملين في إنفاذ القوانين، ومن بينهم موظفون قضائيون وإداريون يعملون في مرافق الاحتجاز.

٢٢ - وقد واصل الفريق المخصص التابع للجنة المشتركة المعنية بآداءات انتهاكات حقوق الإنسان عمله في مجال استعراض التقارير عن الإساءات لحقوق الإنسان والتوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة. ومعظم هذه الإساءات المدعى بها، بما فيها الاحتجاز غير المشروع والتعذيب وحالات قتل المدنيين الأبرياء، ارتكبتها الشرطة الوطنية الأنغولية في المناطق التي أعيدت حديثا إلى حالتها المعتادة. وقد قدمت توصيات الفريق إلى اللجنة المشتركة كي تتخذ الحكومة ويونيتا إجراءات المتابعة. غير أن تنفيذ كثير من هذه التوصيات لم يكن مشجعا. وهذا الأمر يدعو إلى الأسف بصورة خاصة نظرا إلى لزوم تطبيق العدالة على الموظفين في الحالات التي تأكد فيها حدوث إساءات لحقوق الإنسان، منها وفاة ١٠ أشخاص من مؤيدي يونيتا المحتجزين في مالانغ. وتتعلق وظيفة هامة أخرى من وظائف شعبة حقوق الإنسان بتعزيز وتحديث النظام القضائي الأنغولي، وذلك ذو أهمية في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان وبناء الثقة في الإجراءات القانونية.

سادسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٣ - ما زالت قطاعات كبيرة من السكان المحليين في حالة تشرد نتيجة لانتشار عدم الأمن في بعض المناطق. وفي الآونة الأخيرة، كان مشردون آخرون يتراوح عددهم من ٢٠٠ ١ إلى ٣ ٠٠٠ شخص ينتظرون الإذن من الحكومة ومن يونيتا للعودة إلى قراهم الأصلية في مقاطعة لواندا الشمالية. وفي الوقت ذاته، ما زالت الأنشطة الإنسانية معلقة أو معرقة في عدة مواقع بسبب حالات التوتر فيما يتصل بتطبيع الإدارة الحكومية.

٢٤ - وفي ١٣ شباط/فبراير، وبالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، أطلقت المديرية التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، في لواندا النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٨، تطلب فيه ما مجموعه ١٤٢ ٢٠٠ ٩١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ويشمل المستفيدون المستهدفون ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، و ١٦٠ ٠٠٠ شخص من اللاجئين الأنغوليين الذين يتوقع أن يعودوا إلى الوطن هذه السنة، وغير ذلك من الفئات المتأثرة بالحرب والفئات الضعيفة. ونداء عام ١٩٩٨ يؤكد التجريد التدريجي الهادئ لمهام التنسيق التي تتولاها وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نتيجة لتعزيز السلام التدريجي المنتظر واستمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتسلم دور القيادة في المجال الإنساني. والاستراتيجية التي يؤيدها هذا النداء تعطي الأولوية لتوفير المساعدة الإنسانية دعما للعودة وإعادة التوطين، والصحة والتغذية، والزراعة والأمن الغذائي، والوعي بوجود الألغام، وإعادة إدماج المسرحين ومعوقي الحرب وصغار السن من الجنود. كما يدعو النداء المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم وتعزيز قدرة حكومة أنغولا على تنسيق الاستجابة الإنسانية وإدارتها.

٢٥ - وبينما تتحسن بالتدريج الحالة الأمنية الطويلة الأجل في أنغولا وتتضاءل الحاجة إلى تدخلات الإغاثة القصيرة الأجل، تركز منظومة الأمم المتحدة، على نحو متزايد، على كفالة تحقيق انتقال هادئ من الحالة المعقدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية. وقد اعتمدت استراتيجية لهذا الغرض تحت إشراف المنسق المقيم، تحدد المبادئ والطرائق والإجراءات المطلوب اتخاذها. وستسهم كافة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها بصورة مشتركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية في عام ١٩٩٨، فتزيد بذلك من وقع برامجها.

٢٦ - وبعد إجراء مشاورات بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، ومع سائر الجهات المانحة الرئيسية، تم التوصل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى اتفاق بشأن تحويل أنشطة التسريع وإعادة الإدماج إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرا للإلغاء التدريجي المقترح لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتشاور مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، باستعراض ترتيبات تنسيق الشؤون الإنسانية

لعام ١٩٩٨. وتأخذ وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لدى استعراضهما، في الاعتبار كلا من قدرة الحكومة والبرنامج الإنمائي على تسلم مهمة تنسيق الشؤون الإنسانية والحالة الإنسانية في البلد. ورغم إجراء هذه المشاورات، سيحافظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على وجود ميداني دعماً لمنسق الشؤون الإنسانية. وفي هذا السياق، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع سيعزز قدرة وزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج على تنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإدماج.

باء - التسريح وإعادة الإدماج

٢٧ - وحتى ٣ آذار/ مارس ١٩٩٨ تم تسريح ٤٨ ٠٢٧ جندياً من إجمالي الجنود المسجلين البالغ ٨٧ ٠٧٠ جندياً؛ بيد أن عدد الجنود الغائبين عن مراكز التسريح (٢٧ ٢٩١) والقوات "المتبقية" التي يحق لها التسريح عن طريق ترتيبات خاصة لا يزالان يشكلان مثار قلق كبير.

٢٨ - ورغم اتمام برنامج التسريح السريع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بإغلاق المراكز العسكرية لمعوقي الحروب في مافينغا فإن تسريح فئات خاصة متعددة من المحاربين السابقين لن يستكمل قبل نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨. ومع ذلك تعهدت الحكومة بأن الأموال اللازمة ستكون متاحة لإتمام الممارسة على النحو المخطط حالياً. وفي الوقت ذاته لا يزال على الحكومة أن تبين عدد الجنود الزائدين في القوات المسلحة الأنغولية والإطار الزمني لتسريحهم. ويجري حرمان حوالي ٦ ٠٠٠ من معوقي الحرب التابعين لهذه القوات من الوصول إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي، ومن الملجأ الشروع في الاستعدادات لتسريح هذه الفئة الضعيفة.

٢٩ - ومنذ البدء في آب/أغسطس ١٩٩٦ في البرنامج الحكومي لإعادة إدماج الجنود المسرحين الذي تدعمه حكومة أنغولا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الدوليون الآخرون، يقدم هذا البرنامج الحكومي في جميع المقاطعات شتى الخدمات إلى الجنود المسرحين. وتشمل هذه الخدمات تقديم المشورة وخدمات الإحالة والوصول إلى مشاريع سريعة التأثير وإلى التدريب المهني، ودعم إنشاء الأعمال الصغيرة. وبنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ سجل برنامج تقديم المشورة وخدمات الإحالة ما مجموعه ٢٠٨ ٠٠٠ من الجنود المسرحين. وتولى برنامج إعادة الدمج الاجتماعي تدريب إخصائيين اجتماعيين للوصول إلى الجنود السابقين من أبعد مناطق البلد.

٣٠ - ويتم إنجاز تقدم في تنفيذ برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي رغم مختلف الصعوبات التي يصادفها منذ بدايته. وتسبب هذه الصعوبات حالات التأخير في توفير المعونات الحكومية ومطالبات الجنود غير المسجلين والتغييرات التي يجريها معظم الجنود السابقين على مقصدهم النهائي. وعلاوة على ذلك فإن برنامجي 'الشؤون الاجتماعية والمشورة' و 'التدريب المهني' الممولين من المجتمع الدولي يواجهان نقصاً في

الميزانية يصل الى ١٠ ملايين من الدولارات. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ سيتولى استعراض مشترك بين الحكومة والبرنامج الإنمائي لبرنامج إعادة تأهيل المجتمع وإعادة إدماجه تقييم فعاليته في إعداد التعديلات اللازمة.

جيم - إزالة الألغام

٣١ - تتراوح تقديرات التلوث بالألغام في أنغولا بين ستة وثمانية من ملايين الألغام المزروعة في أكثر من ٥٠٠ ٢ حقل ألغام، أسهم تهديدها في تشريد ما يصل الى ثلث سكان أنغولا وإعاقة عودة الأشخاص المشردين داخليا الى أماكن منشئهم. ونتيجة لذلك ركزت الأنشطة الوطنية لإزالة الألغام على المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمناطق التي توفر إمكانات اقتصادية وصالحة لإعادة التوطين.

٣٢ - وتولت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، التي تدعم المعهد الوطني لإزالة الألغام، تدريب حوالي ٥٠ من المدراء الأقدم ومتوسطي الرتبة العاملين في مقر المعهد والمكاتب الإقليمية. كما تم تدريب أكثر من ٥٠٠ من العاملين في إزالة الألغام وواضعي خرائط الألغام والماسحين ومشغلي اللاسلكي والتقنيين في مجال التخلص من المعدات المتفجرة، وهم يعملون بكامل طاقتهم. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧ جرى إكمال الدراسات الاستقصائية التي تقدم المعلومات عن الموقع العام لمناطق الألغام في ١٠ من مقاطعات أنغولا الـ ١٨ التي يعيش فيها ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان الأنغوليين، وتم تحديد أكثر من ١٩٠٠ من المناطق الملوثة. بيد أن فرق إزالة الألغام التابعة للمعهد الوطني لإزالة الألغام واجهت صعوبات بسبب نقص التعاون من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ومن الحكومة في بعض الحالات، في توفير المعلومات المتعلقة بحقول الألغام. كما ظلت الإنجازات الإجمالية في مجال تحديد وتطهير الألغام قاصرة بسبب قسوة مشكلة نقص الأموال والموظفين المدربين.

سابعا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٣٣ - لا يزال الاقتصاد الأنغولي متأثرا من الانحرافات التي تفاقت بصفة خاصة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٧ نتيجة للزيادة في نفقات الحكومة. ويرجع هذا في غالب الأمر الى النفقات المتصلة بتوسيع الإدارة الحكومية وكذلك دفع المرتبات والمكافآت للموظفين المدنيين. وأصبحت ميزانية الدولة بجوانب عجز خطيرة مما أدى بدوره الى ارتفاع حاد في التضخم وانخفاض سريع في الأسعار السوقية الموازية للعملة الوطنية. وظلت أسعار السلع والخدمات مرتفعة بصفة عامة، رغم أن الحكومة استطاعت وقف التضخم الفائق الذي اتسم به الاقتصاد في السنوات الخمس الماضية. بيد أن البطالة ظلت مرتفعة جدا، وتقدر حاليا بنسبة ٤٥ في المائة. وتعمل قوة العمل الحضرية بصورة متزايدة في القطاع غير الرسمي، بينما يعيش ٦٧ في المائة من السكان تحت حد الفقر.

٣٤ - ونوقشت في الجمعية الوطنية بنشاط في شباط/فبراير ١٩٩٨ ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٨ والبرنامج الحكومي المتوسط الأجل للانعاش الاقتصادي والاستقرار. وعكست تقديرات الميزانية للقطاع الاجتماعي

بعض التحسينات في أنماط الانفاق العام. وخصص لقطاعي الصحة والتعليم ٨ في المائة و ١١,٧ في المائة على الترتيب، وهو اتجاه إيجابي في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ومحاربة الفقر الذي يظل في محور برنامج الحكومة الاقتصادي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

ثامنا - إعادة تشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

أنغولا قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٣٥ - طلب مني مجلس الأمن في قراره ١١٤٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ تقديم توصيات بشأن إعادة تشكيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عند انتهاء ولاية البعثة. ونظرا للتأخيرات في تنفيذ الأحكام الرئيسية من بروتوكول لوساكا والمدة الزمنية القصيرة المتبقية لحين انتهاء ولاية البعثة، لا يبدو من المستصوب إجراء أية تغييرات كبيرة في قوة البعثة وعملياتها في هذا الوقت. ومع ذلك فإن في نيتي، رهنا بالظروف الموجودة في الموقع، استئناف تقليل حجم العنصر العسكري للبعثة بحلول نهاية نيسان/أبريل. وفي الوقت ذاته فإن مكتب التسريح وإعادة الاندماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا، والذي تعين تمويله عن طريق الميزانية المقدرة حتى نهاية آذار/مارس، سوف يعمل الآن حتى نهاية نيسان/أبريل، نتيجة لتسوية بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشأن ترتيبات التسريح الخاصة للقوات المسجلة المتبقية.

تاسعا - الولاية المقترحة للأمم المتحدة ومفهوم العمليات

لما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

٣٦ - كما هو مبين أعلاه، فإنه رغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاقات لوساكا، فإن المناخ السياسي الراهن في أنغولا لا يزال يتسم بانعدام الثقة بين الحكومة ويونيتا وبإحساس السكان الأنغوليين بعدم الأمان. ورغم إحراز الكثير من أجل تحقيق استقرار نسبي في البلد على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن عملية السلام لا تزال تتطلب جهودا دولية متضافرة لكفالة إحلال سلام دائم وتعمير البلد. وسيكون من المستصوب، في ظل هذه الظروف، أن يظل للأمم المتحدة دور كبير في عملية إحلال السلام، وذلك لتعزيز تدابير بناء الثقة والمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيرتكز الدعم المقدم من الأمم المتحدة على التنسيق الوثيق بين المساعي الحميدة لبعثة المراقبين والمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ستبدأ بعثة المراقبين، حسب الاقتضاء، في النقل التدريجي لبعض مسؤولياتها إلى برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها.

٣٧ - وتجدر الإشارة إلى أنه يُنتظر من الأمم المتحدة، وفقا لبروتوكول لوساكا، أن تقرر ما إذا كانت الشروط المطلوبة لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية قد توافرت، وأن تقدم الدعم المناسب للتحقق من العملية الانتخابية ورصدها. ورغم أن الجمعية الوطنية الأنغولية قد قررت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في غضون فترة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، فإن

الموعد الدقيق لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لم يتضح بعد. وفي الوقت نفسه، فقد أبدى الرئيس دوس سانتوس، خلال الاجتماع الذي عقده مع نائب ممثلي الخاص في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٨، رأياً مفاده أن ينبغي مواصلة تقليل بعثة المراقبين تدريجياً إلى أن تصل إلى الهيكل الكافي للتحقق من الانتخابات المقبلة وأنه ينبغي سحبها تدريجياً بعد ذلك. وقد وضعت تلك الآراء في الحسبان لدى صياغة الولاية المقترحة ومفهوم العمليات المبينين بإيجاز أدناه.

ألف - الجوانب السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتوعية العامة

٣٨ - رهنا بموافقة مجلس الأمن، يُتوخى أن تواصل بعثة المراقبين، مع إدخال التعديلات اللازمة، الاضطلاع بأنشطتها استناداً إلى الولاية والهيكل التنظيمي الواردين في تقرير المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115) وتقرير المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/438) المقدمين إلى مجلس الأمن. وكان المجلس قد وافق على الولاية والهيكل التنظيمي في قراره ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ١١٤٩ (١٩٩٨).

٣٩ - وبناء على ذلك، سيواصل ممثلي الخاص استخدام مساعيهم الحميدة لدى الحكومة ويونيتا إلى جانب رئاسة اللجنة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إيضاح موظفين للشؤون السياسية وحقوق الإنسان إلى المناطق الريفية للتوسط لحل الخلافات وتعزيز المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. وسيواصل برنامج الإعلام والتوعية العامة التابع لبعثة المراقبين القيام بدور هام في مجال الدعم عن طريق نشر معلومات محايدة عن عملية السلام وحقوق الإنسان والأداء الحكومي السليم. وسيظل قوام وتكوين العنصر السياسي وعنصر حقوق الإنسان ووحدة شؤون الإعلام دون تغيير في الوقت الحالي.

باء - عنصر الشرطة المدنية

٤٠ - في ضوء التقدم الذي أحرز في إعادة إدارة الدولة إلى حالتها الطبيعية ونشر أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية في المناطق التي عادت إليها الأحوال الطبيعية حديثاً، أصبحت هناك حاجة إلى إجراء تعديل كبير في نشر الشرطة المدنية. ويتوخى، في هذا الصدد، زيادة العدد الإجمالي لمراكز الشرطة المدنية للأمم المتحدة من ٤٦ مركزاً إلى ٥١ مركزاً وافتتاح مواقع إضافية لأفرقة الشرطة المدنية في مقاطعات مالانجي وويجي وكوانزا سول وموشيكو. ومن شأن إنشاء تلك المواقع الجديدة للأفرقة المساعدة في رصد المناطق التي لها أهمية استراتيجية لدى الطرفين وجرت فيها مؤخراً إعادة إدارة الدولة إلى حالتها الطبيعية. كما ستتيح الخطة المنقحة لنشر الشرطة المدنية لمراقبي الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى معظم البلديات في أنغولا. ووفقاً للاقتراح الوارد في تقرير المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/17)، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في نشر عدد أقصاه ٨٣ مراقباً إضافياً من مراقبي الشرطة المدنية. ويبلغ القوام الحالي المأذون به لعنصر الشرطة المدنية ٣٤٥ شرطياً. ومن شأن ذلك أن يمكن بعثة

المراقبين من تعزيز نخبة من مواقع أفرقة الشرطة المدنية لزيادة عدد الدوريات اليومية وضمان حُسن التوقيت والفعالية في أنشطة التحقق والتحري التي تضطلع بها الأمم المتحدة. بيد أن طريقة تشغيل عنصر الشرطة المدنية ستكون موضع استعراض متواصل، لتقرير ما إذا كانت تلك المهام يمكن أدائها على أساس توفير زيادة محدودة في عدد الأفراد. وفي الوقت نفسه، سيجري تعزيز تكوين ذلك العنصر، الذي ينبغي أن يضطلع بدور محوري في توطيد السلام في البلد، وذلك بزيادة عدد أفراد الشرطة الذين يتكلمون البرتغالية والإسبانية.

جيم - العنصر العسكري

٤١ - سوف يستأنف التخفيض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨، وذلك على أساس الحالة على أرض الواقع والتقدم المحرز في إنجاز المهام العسكرية المتبقية. وسينتهي انسحاب جميع الوحدات المشكلة بحلول تموز/يوليه ١٩٩٨، باستثناء كتيبة مشاة واحدة، ووحدة الطائرات العمودية ووحدتي الإشارات والدعم الطبي. غير أنه، في حالة إحراز تقدم ملحوظ في عملية التنفيذ قبل ذلك الوقت، ستجري إعادة فرقة العمل العسكرية إلى الوطن في وقت مبكر.

٤٢ - ومن المسلم به على نطاق واسع أنه سيجري الاحتفاظ بالمراقبين العسكريين، البالغ عددهم ٩٠ مراقبا في الوقت الحالي، إلى نهاية أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على الأقل، حتى يتسنى الانتهاء من المهام المتبقية مثل رصد اكتشاف مخابئ الأسلحة والتحقق من انتهاكات وقف إطلاق النار.

دال - العنصر الإداري

٤٣ - منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن (S/1998/17)، واصل العنصر الإداري التابع للبعثة الاضطلاع بعدة مهام رئيسية في نفس الوقت، بما في ذلك تقديم دعم السوقيات لانسحاب الوحدات العسكرية المشكلة، وإغلاق وإعادة تشكيل وتحسين عدد من المواقع العسكرية ومواقع أفرقة الشرطة المدنية. وهذه الأنشطة الشاقة، بالإضافة إلى الأعمال العادية للاحتفاظ بالبعثة، استمرت في فرض ضغوط كبيرة على قدرات العنصر الإداري. وستلزم بعض الموارد المادية والبشرية الإضافية للمضي في عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وهي العملية التي تأخرت عن موعدها الزمني بسبب الحاجة إلى التصدي لمهام سوقية عاجلة أخرى. وفي هذا الصدد، تظل التوصيات المقدمة في الفقرة ٣٩ من تقريره المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير سليمة.

عاشرا - ملاحظات

٤٤ - لقد أدى عدم الامتثال للجدول الزمني المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والمحدد لتنفيذ المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا، وما ترتب على ذلك من حالات توتر بين الحكومة ويونيتا على أرض الواقع،

مرة أخرى إلى طريق مسدود، ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى التأخيرات المستمرة والشروط التي توضع في اللحظة الأخيرة، والتي أصبحت سمة دائمة للتكتيكات التي تتبعها يونيتا.

٤٥ - غير أنه من المأمول أن التقدم الكبير الذي أحرز في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ باعتماد جدول زمني معدل سيؤدي إلى تنشيط عملية السلام. وأود أن أثني على الجهود التي بذلتها الحكومة ويونيتا للتوصل إلى اتفاق بشأن اتمام المهام المعلقة في إطار بروتوكول لوساكا قبل نهاية هذا الشهر، وأحث الطرفين على الالتزام الدقيق بالتفاهم الجديد. فلا بد أن يلتزم كل من الحكومة ويونيتا، بصفة خاصة، التزاما تاما بنص وروح بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ولا أعتقد أن المجتمع الدولي سيكون على استعداد لقبول التسوية المستمر في هذا الصدد.

٤٦ - ومن الواضح أن اتمام عملية السلام يتوقف على نزع السلاح الكامل، وغير المشروط ليونيتا، وبخاصة بالنسبة للجنود الغائبين والقوات المتبقية حسبما أشير إليه في الفقرة ٢٧ أعلاه. ولا بد من أن تقوم يونيتا بتنفيذ إعلانها الصادر في هذا الصدد في الوقت المناسب وبصورة كاملة. ويستمر ورود بلاغات عن عناصر مسلحة غير مسجلة في بعض المقاطعات، مما لا يؤدي إلى تعزيز الثقة المتبادلة أو تحسين توقعات المصالحة الوطنية. وبالمثل، ينبغي أن تبدي حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بعض التحفظ وأن تعطي الأولوية للإجراءات السلمية التي تساهم في إنهاء عملية السلام بنجاح. وبهذه الروح، أوجه أيضا نداء من أجل استئناف تجريد السكان المدنيين من السلاح، في جميع أنحاء البلد، في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - وغني عن البيان، إنني استنكر بشدة هجمات يونيتا الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة في عدة مناطق بأنغولا. وينبغي أن تكفل يونيتا، دون شروط، سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين الذين دأبوا على مساعدة الشعب الأنغولي في سعيه للتوصل إلى سلام دائم.

٤٨ - لقد أحرزت عملية سلام لوساكا تقدما ملحوظا بالفعل. ويمكن الانتهاء من عدد كبير من المهام المتبقية بسرعة، بما في ذلك التطبيع الكامل لإدارة الدولة في جميع أنحاء أنغولا والتوصل إلى حل نهائي لجميع المسائل المتصلة بكتيبة الأمن الشخصي للسيد سافيمبي. ومازلت أعتقد أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي قد يساعد على تعجيل اتمام عملية السلام. وبالمثل، ينبغي لقيادة يونيتا أن تنتقل إلى لواندا، على النحو المتفق عليه والمتوخى في بروتوكول لوساكا.

٤٩ - وإلى أن يتم ذلك، سيظل وجود الأمم المتحدة في أنغولا لازما. وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإنني أعتزم، رهنا بالأحوال الأمنية على أرض الواقع وبموافقة مجلس الأمن، المضي في إعادة تشكيل البعثة وفقا لما جرى وصفه في الفقرات من ٣٦ إلى ٤٤ من هذا التقرير. وختاما، أود أن أكرر ندائي الموجه بقوة للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدته لأنغولا، وبصفة خاصة، أن يستجيب بسخاء للنداء الموحد لعام ١٩٩٨.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
حتى ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨

البلد	المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنية	ضباط الأركان ^(أ)	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٣	--	-	١٣٠	١٣٣
الأردن	٥	٢٦	--	-	٣١
أوروغواي	٣	٢٥	--	--	٢٨
أوكرانيا	٣	٥	١	--	٩
باكستان	٣	--	١(ب)	-	٤
البرازيل	٤	١٩	-	-	٢٣
البرتغال	٤	٣٥	٦	١٨٠	٢٢٥
بلغاريا	٤	١٩	--	-	٢٣
بنغلاديش	٣	٢٢	٣	-	٢٦
بولندا	٤	--	--	--	٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	--	--	٣
رومانيا	--	--	٤	١٤٦	١٥٠
زامبيا	٣	٢٤	٣	١٥٠	١٨٠
زمبابوي	٤	٢٢	١٢	-	٣٨
سلوفاكيا	٥	--	-	-	٥
السنگال	٤	--	--	--	٤
السويد	٣	٢١	--	--	٢٤
غينيا - بيساو	٣	٤	--	--	٧
فرنسا	٣	--	--	--	٣
الكونغو	٣	--	--	--	٣
كينيا	٣	--	٣	--	٦
مالي	٣	١٩	١	--	٢٣
ماليزيا	٤	٢٤	--	-	٢٨
مصر	٣	١٩	--	--	٢٢
ناميبيا	--	--	--	١٥٠	١٥٠
النرويج	٣	--	--	--	٣
نيجيريا	٦	٣٢	--	--	٣٨
نيوزيلندا	٣	--	--	--	٣
الهند	٥	٢٢	١٥	١٦٩	١٩١
هنغاريا	٤	٧	--	--	١١
المجموع	٩٨	٣٤٨	٤٩	٩٠٥	١٤٠٠

(أ) يشمل الشرطة العسكرية.

(ب) أخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا
الانتشار في آذار/ مارس ١٩٩٨
